# الحوكمة كأحد آليات تعزيز مسارات تحقيق التنمية المستدامة

أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم هاشم

مدرس اقتصاد مساعد

# الحوكمة كأحد آليات تعزيز مسارات تحقيق التنمية المستدامة

أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم هاشم

مدرس اقتصاد مساعد

الملخص :

تستهدف حوكمة الموازنة إرساء قيم الشفافية والمشاركة في مؤسسات الموازنة على النحو الذي يحقق فاعلية المساءلة لتلك المؤسسات، باعتبار أن فاعلية المساءلة هي الأساس في تحقيق تراكم رأس المال الاجتماعي ودفع مسار التنمية المستدامة. ويستهدف هذا البحث توضيح المسارات المختلفة التي تعمل قيم ومحددات حوكمة الموازنة من خلالها على تحقيق تراكم رأس المال الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، من خلال ثلاثة مسارات أساسية هي دفع تحقيق التنمية الاقتصادية، تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسي في المجتمع.توصلت الدراسة إلي علي أن نجاح تطبيق الحوكمة يعمل علي تطوير البيئة المؤسسية التي تحدث فيها التنمية من خلال تفعيل قيم الشفافية والمساءلة وإرساء سلطة القانون وتعميق المشاركة بين مختلف الفاعلين في تلك البيئة بهدف محاربة الفساد على اختلاف أنواعه وأشكاله وتحقيق الإدارة الرشيدة لمنظومة التنمية كما أن نجاح الحوكمة يؤدي ذلك إلى ضبط مسارات التنمية المستدامة بكافة أنماطها، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز القيم الديمقراطية، و غياب العنف ودعم الاستقرار السياسي في المجتمع، مما يؤدي في النهاية إلى تراكم رأس المال الاجتماعي بشقيه المدني والمؤسسي.

**Abstract:**

The aim of the budget governance is to establish the values of transparency and participation in the budget institutions in order to achieve the effective accountability of these institutions, since the effectiveness of accountability is the basis for achieving the accumulation of social capital and advancing the path of sustainable development. The aim of this research is to clarify the different paths in which the values and determinants of budgetary governance work to achieve the accumulation of social capital and achieve sustainable development in society through three main tracks promoting economic development, achieving social justice and promoting democracy and political stability in society. The study concluded that the successful implementation of governance works to develop the institutional environment in which development takes place through activating the values of transparency and accountability, establishing the rule of law and deepening the participation among the different actors in that environment in order to fight corruption of all kinds and forms, This leads to the adjustment of sustainable development paths of all kinds, the promotion of economic development, the achievement of social justice, the promotion of democratic values, the absence of violence and the promotion of political stability in society, which ultimately leads to the accumulation of social capital Both civil and institutional.

## المقدمة

في سياق كتابات البنك الدولي عن التنمية الاقتصادية في دول أفريقيا جنوب الصحراء ومع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، قدم البنك الدولي مفهوماً جديداً لأدبيات التنمية وهو مفهوم الحوكمة، وقد عرفها البنك الدولي بأنها أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة للموارد الاجتماعية والاقتصادية للدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وعلى أثر طرح البنك الدولي لمفهوم الحوكمة، أبدت العديد من المؤسسات والجهات المانحة الدولية اهتماماً واسعاً بهذا الطرح، ولن رؤية البنك الدولي جاءت مهتمةً بشكل أساسي بمحاربة الفساد في القطاع العام وأهمية إرساء قيم الشفافية في الإدارة الحكومية لشئون الدولة والمجتمع، حيث أصبح مفهوم الحوكمة لغة مشتركة في المنتديات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية حيث حدث انتشار عالمي واسع في نطاقات ومستويات تطبيق مفهوم الحوكمة، بدأ من مستوى الشركة وحتى المستوى العالمي، وفي إطار الصلة الوثيقة التي تشكلت بين قيم الحوكمة وشتى مجالات التنمية على اختلاف مستوياتها أصبح التزام الدولة ومؤسساتها المختلفة بمعايير الحوكمة شرطا حاكماً للنفاذ للأسواق المالية الدولية والحصول على القروض، وتخفيض الديون كما وضعتها الدول المانحة كأحد الشروط لتقديم المساعدات باعتبارها المعيار الذي يمكن من خلاله التأكد من توجيه المساعدات المالية في الاتجاه الصحيح أملاً أن تحدث تلك المساعدات الدفعة المطلوبة، خاصة بعد أن أكدت التجارب الدولية أن غياب تلك القيم كان عاملاً هاماً في فشل برامج التنمية في العديد من الدول.

## مشكلة البحث

بدراسة الدوافع والأسباب التي ساقتها الدراسات المختلفة التي تناولت أسباب ظهور وتطور مفهوم الحوكمة، كانت هذه الدوافع إما سياسية ترتبط بانتشار الفساد ونوعه، أو دوافع إدارية ترتبط بالتحديات الكبيرة التي واجهتها الإدارة الحكومية، وأسفرت عن تلك التحديات ضرورة من تقليل حجم القطاع العام والانتقال بفكرة الإدارة الحكومية من أدوارها التقليدية، بما تتضمنه من مسئولية كاملة عن التخطيط والتنفيذ للأنشطة الاقتصادية والخدمية إلى وضع جديد أكثر تفاعلا وتكاملا بين الشركاء الأساسيين في المجتمع وهم الحكومة على اختلاف مستوياتها والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك بهدف زيادة كفاءة الخدمات العامة لتتماشى مع توقعات دافعي الضرائب، وهو الأمر الذي ترتب عليه التوجه الواسع نحو إشراك القطاع الخاص في تأدية تلك الخدمات والتوجه نحو تعميق اللامركزية، أما النوع الأخير من الدوافع التي تسوقها الأدبيات في تبريرها لظهور مفهوم الحوكمة فيرتبط بعوامل اقتصادية ومالية ترتبط أيضا بالإدارة الحكومية، التي فقدت رشادتها في العديد من الدول وما ترتب على ذلك من زيادة واضحة في مستويات العجز المالي وتعثر برامج المنح والمساعدات وفشل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إحراز أهدافها المنشودة.

وفي مصر فإن هناك عدة خطوات قد تم اتخاذها منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين لإصلاح مؤسسات الموازنة العامة وإدارة رشيدة لمالية الدولة، وبرغم تلك الإصلاحات لا يزال هناك تحديات واسعة على نحو يضع مالية الدولة في مواجهة العديد من المخاطر، وتحديات الاستدامة بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية، هذا من ناحية الى جانب المخاطر التي تحد من كفاءة الدور الذي تلعبه الموازنة العامة باعتبارها أداة الدولة الأساسية في ضبط وتعزيز مسار التنمية والنمو في المجتمع من ناحية أخرى، وتظهر تلك التحديات في سياسات وبرامج الدعم المقترح المطبقة في الاقتصاد المصري والتي أصبحت تكلفتها تشكل عبئاً واضحاً على موازنة الدولة، فضلاً عن الضعف الواضح في قدرة تلك السياسات على تحقيق الأهداف المرجوة منها، الأمر الذي يضع الدولة في موقف لا تحسد عليها بسبب عدم قدرتها على النهوض بخطط التنمية المستدامة.

فلقد ظهرت في الآونة الأخيرة صعوبة في إرساء فاعلية المساءلة وتحقيق الشفافية في الموازنة العامة بهدف محاربة الفساد بشقيه المالي والإداري وتطوير البيئة التي تعمل فيها المؤسسات القائمة على اعداد

الموازنة العامة والأسواق المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي وصفها البنك الدولي في ضوء تعريفه للحوكمة بأنها الحالة التي تكون فيها مؤسسات القطاع العام خاضعة للمساءلة وقادرة على تحقيق استدامة التنمية.

وعلي ذلك تتمثل مشكلة البحث في محاولة الاجابة عن السؤال التالي:

هل هناك أثر إيجابي لتطبيق حوكمة الموازنة العامة علي تعزيز مسارات تحقيق التنمية المستدامة؟.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في النقاط الآتية:

1- استكمال القصور في الدراسات السابقة المتعلقة من كفاءة الدور الذي تلعبه الموازنة العامة باعتبارها أداة الدولة الأساسية في ضبط وتعزيز مسار التنمية والنمو في المجتمع من ناحية أخرى، صعوبة في إرساء فاعلية المساءلة وتحقيق الشفافية في الموازنة العامة بهدف محاربة الفساد بشقيه المالي والإداري وتطوير البيئة التي تعمل فيها المؤسسات القائمة علي اعداد الموازنة العامة والأسواق المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي وصفها البنك الدولي في ضوء تعريفه للحوكمة بأنها الحالة التي تكون فيها مؤسسات القطاع العام خاضعة للمساءلة وقادرة على تحقيق استدامة التنمية. إلا أنه لا يوجد سوى عدد محدود من الدراسات في هذا المجال.

2- محاولة جذب انتباه الباحثين وتوجيه الاهتمام نحو أهمية تفعيل دور الحوكمة في الموازنة العامة ، أبدت العديد من المؤسسات والجهات المانحة الدولية اهتماماً واسعاً بهذا الطرح، وأن رؤية البنك الدولي جاءت مهتمةً بشكل أساسي بمحاربة الفساد في القطاع العام .

3- أهمية إرساء قيم الشفافية في الإدارة الحكومية لشئون الدولة والمجتمع، حيث أصبح مفهوم الحوكمة لغة مشتركة في المنتديات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية حيث حدث انتشار عالمي واسع في نطاقات ومستويات تطبيق مفهوم الحوكمة، بدأ من مستوى الشركة وحتى المستوي العالمي ، في إطار الصلة الوثيقة التي تشكلت بين قيم الحوكمة وشتى مجالات التنمية على اختلاف مستوياتها أصبح التزام الدولة ومؤسساتها المختلفة بمعايير الحوكمة شرطا حاكماً للنفاذ للأسواق المالية الدولية والحصول على القروض، وتخفيض الديون كما وضعتها الدول المانحة كأحد الشروط لتقديم المساعدات باعتبارها المعيار الذي يمكن من خلاله التأكد من توجيه المساعدات المالية في الاتجاه الصحيح

**4- فروض البحث: يقوم البحث علي الفرضية الرئيسية التالية:**

هناك أثر إيجابي لتطبيق الحوكمة كونها أداة ليست فقط لمحاربة الفساد الإداري والمالي وإنما لتصبح محاربة الفساد السياسي، ودعم وتعزيز المشاركة السياسية خاصة بعد تزايد الاهتمام الدولي بمحاربة الفساد وأولويات قضايا التنمية للخروج من دائرة الفقر .

**5- أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث، في الآتي:**

أ- محاولة الاجابة عن السؤال السابق لمشكلة البحث.

ب- تحليل دور الحوكمة في الموازنة العامة تفعيل جهود محاربة الفساد وتمكين الفقراء ومحاربة الفقر لتحقيق وتعزيز مسارات التنمية المستدامة .

- منهج البحث :

يعتمد على منهج البحث العلمي الاستقرائي والاستنباطي معاً في جانبي البحث النظري، وكذلك تم الاعتماد على البيانات الصادرة من الجهات المختصة، وذلك لاستنباط مجموعة من الدروس المستفادة فجوهر فكرة الحوكمة جاء مستهدفاً تطوير البيئة المؤسسية التي تحدث فيها التنمية من خلال تفعيل قيم الشفافية والمساءلة وإرساء سلطة القانون وتعميق المشاركة بين مختلف الفاعلين في تلك البيئة بهدف محاربة الفساد

على اختلاف أنواعه وأشكاله من خلال دراسة مؤشر مدركات الفساد ، وخصائصه وترتيب مصر والدول العربية داخل المؤشر وذلك لتحقيق الإدارة الرشيدة المطلوبة لتحقيق منظومة التنمية.

خطة البحث: تم تناول هذا البحث من خلال المحاور الثلاثة التالية :-

المسار الأول: دفع تحقيق التنمية الاقتصادية

المسار الثاني: تحقيق العدالة الاجتماعية.

المسار الثالث: تعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسي .

## المسار الأول

## دفع تحقيق التنمية الاقتصادية

استقر الفكر التنموي الحديث على أهمية الدور المحوري الذي تلعبه قوة المؤسسات المختلفة في إحراز النمو والتنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي تبلور في بروز مفهوم الحوكمة وتأكيده على أن فجوة الشفافية في المؤسسات العامة لا تقل أهمية عن فجوة الموارد كشرط حاكم في تحديد مسار الأداء التنموي للمجتمع، وفي هذا السياق أكدت العديد من الدراسات والبحوث التطبيقية على أثر قوة المؤسسات وتفعيل قيم الحوكمة في المجتمع على مخرجات التنمية الاقتصادية.

هذا ويقول على مؤسسات الموازنة العامة وتفعيل قيم الحوكمة عبر عملياتها وإجراءاتها المختلفة، دوراً محورياً هاماً في دفع وتطوير أداء منظومة التنمية الاقتصادية، فالموازنة العامة هي المرآة العاكسة لدور الحكومة في المجتمع، ومن خلالها يمكن رصد وتحديد السمات الأساسية للاقتصاد القومي، خاصة فيما يتعلق بمدى قوة وسلامة المركز المالي للدولة وأوضاعها التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي، وبالتالي تصبح قوة تلك المؤسسات وتفعيل قيم الحوكمة عبر عملياتها وإجراءاتها شرطاً حاكماً لدفع أداء منظومة التنمية في المجتمع، فتفعيل آليات المساءلة في مؤسسات الموازنة من خلال وضع الأطر والممارسات الخاصة بالشفافية وسيادة القانون وتعميق المشاركة، وما يرتبط بذلك من تحسين واضح في إمكانيات التنبؤ بتوجهات السياسة العامة للدولة وسيادة القانون والشرعية في المعاملات والحد من الاعتماد على السلطات التقديرية في الإجراءات والممارسات الحكومية المختلفة، كلها أمور تسهم في تحسين المناخ العام للاستثمار وفي تهيئة البيئة المواتية للنمو. فهي ترفع مصداقية الحكومة كما تُرسي قواعد واضحة وعادلة للمعاملات الاقتصادية في بيئة الأعمال، وبالشكل الذي يحد من عدم التأكد بشأن البيئة الاقتصادية، ويمكن دوائر ومنظمات الأعمال من الوقوف على مواطن القوة والضعف في بيئة الاستثمار، ويقلل من الأثر السلبي للسياسات الاختيارية فيضع خطوط دفاع واضحة أمام الممارسات الفاسدة على اختلاف أنواعها ويرفع من كفاءة الجهاز الإداري للدولة ويحسن مستوى الخدمات العامة فيرفع إنتاجية قطاع الأعمال ويقلل تكلفة المعاملات الاقتصادية ويحد من مخاطر الاستثمار

ومن خلال مراجعة الدراسات والبحوث التطبيقية التي توضح تأثير حوكمة الموازنة العامة على تطوير الأداء الاقتصادي والمالي ودفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية، ترصد الدراسة خمس مسارات أساسية تعزز من خلالها حوكمة الموازنة العامة من أداء منظومة النمو والتنمية الاقتصادية، وهي على النحو التالي:

### أولاً: تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

أكدت العديد من الدراسات والبحوث التطبيقية على أهمية الحوكمة وإرساء قيم الشفافية في المؤسسات العامة، ومنها بطبيعة الحال مؤسسات الموازنة، وما يرتبط بذلك من تفعيل المساءلة في تلك المؤسسات، ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهم تلك الدراسات:

- التقرير الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر لأجل التنمية الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Foreign Direct Investment for Development: Maximizing Benefits, Minimizing Costs والذي قام بمراجعة الأدلة حول العلاقة بين الشفافية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأوضح

وجود علاقة موجبة واضحة بين نوعية الحوكمة المؤسسية – والتي حددتها الدراسة على أنها رقم قياسي للتقييم النوعي لسيادة القانون، وقوة النظام القضائي، ومستوى الفساد وحقوق حملة الأسهم ومانحي الائتمان – وبين مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

وبالتالي فإن تفعيل قيم الحوكمة له تأثير مباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي وأيضاً على استقرار البيئة الاقتصادية، ومن هنا أكد الباحثان على أن الشفافية وسيلة فعالة لدفع الكفاءة والفعلية في المجالات الحكومية المختلفة ورفع مستوى الرفاهة الاقتصادية[2].

## ثانياً: تيسير الوصول إلى أسواق المال الدولية:

أبرز Kopits and Craig (1998) أن أحد القنوات الأساسية التي تؤثر الشفافية من خلالها على الأداء الاقتصادي هي الأسواق المالية. فأسواق المال الدولية تميل إلى علاوات للمخاطرة أقل من الحكومات التي تكون على استعداد للإمداد بالمعلومات عن أوضاعهم المالية والمخاطر التي يواجهونها. فالأسواق في تلك الحالة تكون أكثر تأكداً من قدرة الحكومة الشفافة ورغبتها في خدمة التزاماتها أو الوفاء بالتزاماتها، كما أن العديد من الأدوات المرتبطة بالشفافية تؤثر على التصنيف الائتماني للدولة وعلى والاستثمار الأجنبي المباشر وفي هذا السياق وجد Glennerster and Shin (2003) أن الـ Sovereign Spreads يتناقص وفقاً لتبني إصلاحات متصلة بالشفافية مثل: نشر تقارير الإشراف والمراقبة القطرية الخاصة بصندوق النقد الدولي IMF country surveillance reports، أو نشر أي تقارير أخرى خاصة بمراقبة المعايير والأدلة التي ينشرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي Reports on the Observance of Standers and Codes (ROSCs)، أو التوافق مع المعيار الخاص بنشر البيانات Special Data Dissemination Standers (SDDS)، والذي تم وضعه في عام 1996 لإرشاد الدول، التي لديها إمكانية للنفاذ أسواق المال الدولية أو تلك التي تبحث عن هذه الإمكانية، فيما يتعلق بكيفية نشر المعلومات المالية والاقتصادية للجمهور.

ومن هنا تبرز أهمية شفافية المالية العامة وموازنة الدولة، وما يرتبط بها من تفعيل لقيم المشاركة وتحقيق فاعلية المساءلة، على التقييم الائتماني للدولة وبالتالي على قدرتها وقدرة منظمات ودوائر الأعمال أيضاً على النفاذ لأسواق التمويل الدولية، وذلك باعتبار أن مصداقية الدولة وتقييمها الائتماني أحد المرجعيات الأساسية التي يتم على أساسها التقييم الائتماني للشركات.

## ثالثاً: تقليل تكلفة المعاملات ودفع الكفاءة الاقتصادية:

تؤكد النظرية الاقتصادية على أهمية حرية انسياب وتدفق المعلومات على الأداء الاقتصادي لما لها من تأثير على الأسعار والكميات وتكلفة المعاملات الاقتصادية، وفي هذا السياق يبين Hood أن الشفافية وحرية المعلومات عنصر أساسي لتقليل تكلفة المعاملات في الاقتصاد من خلال الحد من الفساد ودعم المساءلة العامة، كما بين Prasidenten and Projekte (2004) أن تفعيل منظومة الحوكمة يؤدي إلى دعم الكفاءة الاقتصادية من خلال تخفيض تكلفة المعاملات، لما يترتب على تفعيل تلك المنظومة من سيادة القانون والشفافية وتفعيل المساءلة في إدارة الحكومة والمؤسسات المختلفة في المجتمع.

## رابعاً: تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي:

خلال العقد الماضي تناولت العديد من الدراسات تأثير مؤسسات الموازنة على الأداء المالي في البلاد الصناعية والبلاد النامية على حد سواء، ووجدت كل الدراسات بصورة عامة أن ضعف مؤسسات الموازنة تزامن غالباً مع ارتفاع في عجز الموازنة في الاقتصادات الصناعية، وكذلك في دول أمريكا اللاتينية. ولقد

---

(1) وذلك على الرغم من وجود اختلافات في مستوى التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان ذات مستوى الحوكمة المؤسسية المتساوي Institutional Governance Ratings حيث يوجد بالطبع عوامل أخرى تؤثر على قرارات الاستثمار بخلاف مستوى الحوكمة.

(2) Hameed, 2005, pp. 6-7; OECD, 2003, pp. 4-20; and Parry, 2007, pp. 4-5.

تولد خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين إجماع عام من قبل الدول والمنظمات الدولية على أثر تفعيل قيم الحوكمة في الموازنة العامة ومالية الدولة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي للدول المختلفة.

وفي هذا السياق يؤكد صندوق النقد الدولي، في دليل شفافية المالية العامة، على أن الحوكمة تحتل أهمية قصوى في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وإحراز نمو يتسم بنوعية عالية من الجودة، ويوضح الدليل في هذا السياق أن الحكومة إذا ما وضعت إطاراً متوسط الأجل لموازنتها ونشرت خططها المالية بطريقة شفافة، تضمن تفعيل عمليات الرقابة والمساءلة والرصد لتلك العمليات فإنها سوف تنفذ سياسة مالية أكثر انضباطاً.

كما يبين دليل شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي، أن الشفافية وما يترتب عليها من تفعيل لقنوات المساءلة من شأنه أن يؤدي إلى تصميم سياسات مالية عامة أكثر مصداقية وقوة تحظى بتأييد المواطنين، وتحسن من فرص الوصول إلى أسواق المال المحلية والدولية وتحد من حدة وتواتر الأزمات المالية التي تتعرض لها الدولة، وكذلك يؤكد Hameed (2005) على أن الحكومة الأكثر شفافية تكون شئونها المالية أكثر انضباطاً، فإذا ما أخذت الحكومة على عاتقها عملية خلق بيانات جيدة تتمتع بالمصداقية فيما يتعلق بعمليات تنفيذ الموازنة، والمخاطر المالية التي تواجهها فإن ذلك يقلل احتمالات أن تواجه مثل تلك الحكومة عجزاً مالياً كبيراً.

وترى الدراسة الحالية أن تفعيل قيم الحوكمة في الموازنة العامة للدولة يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وبالتالي في دعم النمو والتنمية الاقتصادية وتحسين الأداء العام للاقتصاد القومي من خلال عدد من القنوات ومن أهمها:

- زيادة فاعلية النفقة ورفع مستوى الإيرادات العامة، بالشكل الذي يقلل عجز الموازنة ويحد من المخاطر المالية التي تتعرض له ويرفع مستوى الخدمات المقدمة ويحسن الأداء المالي بوجه عام، وهو الأمر الذي يتم من خلال :
- الدراسة الجيدة للمشروعات العامة والاتفاق العام على أولوياتها، وبالشكل الذي يرفع من كفاءة التصميم وسرعة التنفيذ لتلك المشروعات.
- رفع قدرة استشعار المواطنين والمجتمعات المحلية بمردود النفقة العامة ومصادر إنفاق مواردهم الضريبية.
- الحد من الممارسات الفاسدة في العمليات المختلفة للإنفاق وجمع وتحصيل الإيرادات.
- دعم مصداقية الحكومة وزيادة ثقة المواطنين والتفافهم حول قراراتها، بالشكل الذي يسهم بشكل كبير في التكاتف والترابط الإيجابي ما بين الحكومة والمجتمع في مواجهة الأزمات فيقلل من حدتها ويحد من تواترها.
- تقليل المعاملات أو الحيل المالية Gimmicks التي تلجأ إليها الدول للهروب من القيود المالية، والتحديد الواضح لنقاط الضعف والقوة في السياسات المالية وإبراز الإصلاحات المطلوبة، والمبادرة بها قبل تفاقمها، وبالشكل الذي يقلل من عمليات الوهم المالي Fiscal Illusion والتي يترتب عليها تقليل مستوى العجوزات المالية في مقابل تخفيض ثروة الدولة أو في مقابل التستر على جانب من هذا العجز من خلال الأنشطة والعمليات شبه المالية العامة. ولقد استقر الفكر المالي الحديث على أن عدم شفافية الموازنة وحصر عمليات صناعتها داخل دواوين السلطة التنفيذية دون السماح بالمشاركة المجتمعية في تلك العمليات يكرس من استخدام الحيل المالية للهروب من قيود الموازنة وقواعد المالية العامة، وبالشكل الذي يجعل الحكومة تتراخى أو تؤجل الإصلاحات المطلوبة فيخلق مواطن ضعف هيكلية في الاقتصاد القومي ويكرس ثم تبعات المخاطر والأزمات المالية التي تتعرض لها الدولة في الخفاء وبالشكل الذي يهدد الاستدامة المالية ويقوض الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة.

## خامساً: تعزيز حوكمة الشركات:

تعني حوكمة الشركات بصورة مبسطة خضوع العلاقة بين مديري الشركات العامة والخاصة والمنظمين من ناحية، وبين المنظمين وحملة الأسهم من ناحية أخرى لقواعد وإجراءات مؤسسية تتسم بالوضوح والشفافية وبالشكل الذي يُفعل قنوات المساءلة، ويضمن حقوق حملة الأسهم، ويحمي صغار المستثمرين، ويؤدي في النهاية إلى تعظيم المسئولية الاجتماعية للشركة ويرفع في ذات الوقت من قدرتها على التوسع والنمو.

ولقد استقر الفكر الحديث على أهمية الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحسين الأداء الاقتصادي لقطاع الأعمال ودفع مسيرة النمو والتنمية في المجتمع من خلال :

- تحسين قدرة المشروعات على الحصول على التمويل المحلي والأجنبي.
- إرساء قواعد واضحة للتعامل في بيئة الأعمال وبالشكل الذي يعزز استقرار تلك البيئة ويدعم ثقة المستثمرين في أدائها، ويمكنها في النهاية من جذب المزيد من الاستثمار المحلي والأجنبي.
- تعميق أسواق المال وزيادة قدرتها على تعبئة المدخرات وضخ المزيد من الاستثمار في الاقتصاد القومي.
- تعظيم المسئولية الاجتماعية للشركة، وحماية حقوق صغار المستثمرين والحد من الممارسات الفاسدة في بيئة الأعمال.
- دعم تنافسية الشركات بالأسواق المحلية والخارجية، وبالشكل الذي يدفع الكفاءة الاقتصادية ويوسع قدرة تلك الشركات على التوسع والنمو وتوليد المزيد من فرص العمل والتشغيل.

وترى الدراسة الحالية أنه في ضوء الفلسفة الشاملة والرؤية المتكاملة التي تستند إليها فكرة الحوكمة في إدارة شئون الدولة والمجتمع، فإن هناك علاقة تبادلية وترابط وثيق بين حوكمة الشركات وحوكمة الموازنة العامة وأن كلاً منهما يدعم الآخر، وبالتالي فإنه إذا كانت حوكمة الشركات تدعم منظومة النمو والتنمية في المجتمع، على النحو السابق ذكره، فإن حوكمة الموازنة تدعم تلك المنظومة من خلال تعزيزها لحوكمة الشركات.

ولا يقتصر الترابط بين حوكمة الموازنة وحوكمة الشركات على الصعيد الفكري المنهجي فقط بل هو ترابط عملي تطبيقي أيضاً حيث يأتي الترابط بين حوكمة الموازنة العامة وحوكمة الشركات على الصعيد الفكري مستنداً إلى ركيزتين أساسيتين وهما :

- وحدة الهدف النهائي لكل من حوكمة الموازنة العامة وحوكمة الشركات، والمتمثل في ضبط مسار التنمية المستدامة.
- وحدة المنهج المستخدم لتحقيق الهدف، فحوكمة الموازنة في سعيها نحو ضبط مسار التنمية المستدامة تعمل على تأمين حقوق الفقراء وسماع أصوات المهمشين في قرارات وعمليات الموازنة العامة وضمان حصولهم على الفرص والموارد التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في تحقيق التنمية والاقتسام العادل لعوائدها.
- تسعى حوكمة الشركات بدورها نحو تأمين حقوق الأقليات وصغار المستثمرين. وعلى الجانب الآخر فإن حوكمة الموازنة تستند إلى أهمية تعزيز الترابط الاجتماعي في المجتمع وهو أمر وثيق الصلة بتعزيز المسئولية الاجتماعية للشركة التي تستند إليها حوكمة الشركات.

أما على الصعيد العملي التطبيقي فتأتي العلاقة التبادلية والترابط الوثيق بين حوكمة الموازنة العامة وحوكمة الشركات مستندة إلى ثلاثة ركائز أساسية وهي:

- أن حوكمة الموازنة العامة هي بمثابة حوكمة لدور الحكومة في المجتمع وهو الدور الذي تقتدي به الشركات، وكافة القطاعات الأخرى في المجتمع، وتعتبره مرجعيتها الأساسية في تحديد مدى سعيه والتزامها بمعايير الحوكمة في إدارة شئونها المختلفة.
- أن حوكمة الموازنة العامة للدولة تعزز البيئة المواتية للاستثمار والنمو؛ فزيادة الشفافية المالية يكون لها تأثير على تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار ، وبالتالي فهي تدعم قدرة الشركات على القيام بدورها

وتعزز حوكمة الشركات، والتي إذا ما تحققت فإنه ترفع قدرة الشركات على النمو والاستثمار، وبالتالي تمد الموازنة بتيار متواصل من الإيرادات فتمكنها من القيام بدورها تجاه المجتمع وتعزز حوكمة الموازنة العامة.

- أن أهمية تطبيق حوكمة الشركات تأتي نتيجة للتوجه الواسع نحو اقتصاد السوق والاعتماد المتزايد للمجتمع الحديث على الدور المحوري للقطاع الخاص في إحراز النمو المستدام وقيادة عجلة التنمية، وتعمل حوكمة الموازنة بدورها على تفعيل هذا التوجه من خلال تعميق الشراكة بين القطاع العام والخاص، وضمان عدم مزاحمة الموازنة العامة للقطاع الخاص سواء في مجالات الاستثمار أو مصادر التمويل.

## المسار الثاني
## تحقيق العدالة الاجتماعية

يعتبر تقويض الفساد والحد من ممارساته ودعم وتمكين الفقراء أهم مسارين تسهم حوكمة الموازنة من خلالهما في دعم وتحقيق العدالة الاجتماعية.

### أولاً: تقويض الفساد والحد من ممارساته:

الفساد ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد ولها أسباب وتداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية وإدارية متعددة. ويعتبر الفساد أحد أهم المشكلات الكونية التي لا تكترث بالحدود الجغرافية بين الدول، وواقع الأمر أنه لا يوجد إجماع على تعريف شامل للفساد يحوي كافة أبعاده. ويعتبر التعريف الذي وضعه البنك الدولي، والذي يبين أن الفساد هو "استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة أو السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص"، وهو التعريف الأكثر رواجاً من الناحية العملية ولا سيما بالنسبة للعاملين في حقول التنمية ، وبصورة عامة يمكن القول أن الفساد هو النتيجة المباشرة لعدم تفعيل منظومة الحوكمة. فغياب قيم الحوكمة يقترن بانتشار الفساد وذيوعه في مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، والعكس صحيح، وبالتالي شكل التوجه العالمي نحو تقويض الفساد وتجفيف منابعه عاملاً أساسياً ودافعاً هاماً من دوافع تبني المجتمع الدولي لمفهوم الحوكمة بأبعاده المختلفة.

وبشكل أو بآخر يمكن القول أن الفساد يمثل عبء ثقيلاً وثمناً باهظاً لأنشطة التنمية ومبادراتها من خلال تقليل الاستثمار المحلي والأجنبي وزيادة تكلفة رأس المال، وضعف كفاءة الاستثمار، وزيادة الوقت والجهد المبذول في التفاوض مع الموظفين، وبالشكل الذي يؤدي إلى:

- تراجع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي[1].
- زيادة تكلفة الخدمات العامة وتقليل مستوى وجودة إتاحتها.
- إهدار المال العام ورفع تكلفة المعاملات الاقتصادية وزيادة عدم التأكد في الاقتصاد القومي.

#### أ- مؤشر قياس الفساد:

تعكس محاولة قياس الفساد أكثر من أي شيء آخر الطبيعة المعقدة لهذه الظاهرة إذ أن أول ما يتبادر إلى الذهن السؤال التالي **ما هو الشيء الذي ينبغي قياسه؟** إذا كانت الإجابة هي الفساد فإننا نكون بصدد إجابة يمكن أن تكون أدت إلى حسم أحد الأسئلة إلا أنها في الوقت ذاته أثارت العديد من الأسئلة الأخرى كيف يمكن قياس الفساد وفي هذا الخصوص ينبغي التسليم بحقيقتين: الأولى: أن محاولة القياس الدقيق لحجم الفساد في مجتمع ما تتطلب الحصول على معلومات يصعب – أو إن أردنا الدقة يستحيل الحصول عليها ليس لقصور في الكفاءة الجهة أو الجهات التي تتولى جمع هذه المعلومات بقدر ما هو بسبب الطبيعة المعقدة لهذه الظاهرة. الثانية: ليست هذه طريقة مباشرة لقياس الفساد وما هو متاح للباحثين والدارسين والمهتمين بهذه الظاهرة هو

---

(1) فالفساد في قطاع التعليم يمكن أن يحدث في شراء الكتب والأثاث المدرسية وفي بناء المدارس، غير أنه يوفر فرصاً أقل للتمويل الثروة مقارنة بتلك التي يوفرها الإنفاق على البنية التحتية أو الإنفاق العسكري.

عدد من الطرق غير المباشرة التي تستند إلى بعض المؤشرات التي تسعى إلى قياس مدى انتشار الفساد ونظراً لأهمية قياس الفساد في إطار التحليل العلمي لمؤشر مدركات الفساد ينبغي التعرف على خصائص المؤشر الجيد للفساد.

ب- خصائص المؤشر الجيد لقياس الفساد:

تتطلب الاستخدامات المختلفة مؤشرات متنوعة للفساد فعلى سبيل المثال قد تكون الشركة التي تدرس فرص الاستثمار في الدول المختلفة أكثر اهتمام بمؤشر إدراك الفساد الذي يسجله رجال الأعمال في الدولة عن تصورات عامة الشعب ولكن بعد هذا المؤشر أكثر نفعاً لأغلب الأغراض والاستخدامات وبصفة عامة فإن مؤشر الفساد الجيد يجب أن يكون المبني على آراء رجال الأعمال فقط محدوداً للغاية بالنسبة للاقتصادي الذي يدرس أثر الفساد على الاقتصاد ككل. وعلى الرغم من عدم وجود مؤشر موحد يصلح لكافة الاستخدامات والأوقات والدول، إلا أنه توجد بعض الخصائص الأساسية التي إن وجدت في أي مؤشر للفساد قد تجعله مؤشراً أكثر نفعاً لأغلب الأغراض والاستخدامات وبصفة عامة، فإن مؤشر الفساد الجيد يجب أن يكون.

موثوقاً فيه أو محل ثقة (Trustworthy):

ينبغي أن يستند المؤشر الجيد للفساد إلى آراء وتصورات العديد من الأفراد، حيث أنه في حالة اعتماد المؤشر على الرأي الشخصي لفرد واحد أو عدد قليل من الأشخاص فقط، فإنه من المرجح أن يكون ذلك المؤشر أقل مصداقية وبالتالي أقل فائدة، كما ينطبق الأمر نفسه في حالة الاشتباه في رغبة الأفراد المشتركين في عملية حساب المؤشر في تغير نتائج المؤشر إما بالسلب أو الإيجاب.

فعال وصالح (Valid):

من المفترض أن يقيس مؤشر الفساد بالفعل القضية محور الاهتمام، أي أن يكون المؤشر صالحاً لقياس الظاهرة محل البحث. فعلى سبيل المثال، في حالة الاهتمام بدراسة الجوانب المتصلة بالفساد بصفة عامة، قد لا يعد قياس عدد قضايا وإدانات الفساد في المحاكم مؤشراً جيداً، حيث أنه من المرجح أن يعكس ذلك المؤشر مدى كفاءة المؤسسات القضائية بدلاً من المستوى الحقيقي للفساد.

دقيق (Accurate):

يلاحظ أنه إذا كان مؤشر الفساد عرضة لأخطاء كبيرة في القياس، فبالتالي يصبح المؤشر أقل فائدة. ومن ناحية أخرى يجب قياس نسبة الخطأ وعدم الدقة في كل مؤشر من خلال حساب انحراف معياري على سبيل المثال. وتعد من أفضل الطرق لتحسين دقة مؤشرات الفساد التي يتم حسابها من خلال الاستقصاءات هو زيادة عدد المشاركين في الاستطلاع لتقليل نسبة الخطأ في القياس.

مضبوط ومحكم (Precise):

يصبح مؤشر الفساد محكماً ومضبوطاً في حالة اتفاق الجميع على ما يتم قياسه بالفعل من خلال هذا المؤشر، بينما يصبح المؤشر غامضاً عندما يوجد آراء مختلفة حول الظاهرة التي يقيسها هذا المؤشر أو حول معنى ودلالة كل رقم للمؤشر. ويمكن تحقيق الضبط Precision في عمليات المسح من خلال وضع أسئلة لا تعتمد على معايير شخصية Individual Standards ووضع تعريف محدد وواضح للمؤشر ودلالة كل رقم يرصده المؤشر.

مؤشر قياس الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية:

جدول (1)

مؤشر مدركات الفساد بالنسبة لمصر من عام (2000 – 2014)

| العام | عدد الدول المشتركة في المؤشر | ترتيب مصر عالمياً في المؤشر | درجة المؤشر عليها مصر حصلت عليها مصر |
|---|---|---|---|
| 2000 | 90 | 63 | 3.1 |
| 2001 | 91 | 54 | 3.6 |
| 2002 | 102 | 62 | 3.4 |
| 2003 | 133 | 70 | 3.3 |
| 2004 | 146 | 77 | 3.3 |
| 2005 | 158 | 70 | 3.4 |
| 2006 | 163 | 70 | 3.3 |
| 2007 | 180 | 105 | 2.9 |
| 2008 | 180 | 115 | 2.8 |
| 2009 | 180 | 111 | 2.8 |
| 2010 | 178 | 98 | 3.1 |
| 2011 | 182 | 112 | 2.9 |
| 2012 | 174 | 118 | 3.2 |
| 2013 | 175 | 114 | 3.2 |
| 2014 | 174 | 94 | 3.7 |

المصدر:[4] اعداد الباحث اعتماداً علي نتائج مؤشر مدركات الفساد للأعوام اعداد 2000-2001-2002-2003-2004-2005-2006-2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014 صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

ج- مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception Index):

يُعد مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره سنوياً منظمة الشفافية الدولية(*) أكثر مؤشرات الفساد الكمية المتاحة شمولاً، حيث يغطي معظم دول العالم، علاوة على أنه يتناول الجوانب المختلفة لظاهرة الفساد من خلال طرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر لأسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية، على سبيل المثال، مدى انتشار الرشوة بين موظفي الحكومة والعمولات غير القانونية التي تصاحب المشتريات الحكومية وكذا المدفوعات الإضافية غير الرسمية التي يحصل عليها بعض العاملين في المؤسسات العامة بغرض تسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار والاستيراد والتصدير ودخول الأسواق، بالإضافة إلى اختلاس الأموال العامة. ويقدر مؤشر مدركات الفساد مستوى الفساد من خلال مقياس تتراوح قيمته بين "صفر" و"10"، ويعني اتخاذ هذا المؤشر القيمة "10" أن البلد المعني خالي تماماً من الفساد، بينما يشير اتخاذ المؤشر القيمة "صفر" أن الفساد يبلغ أقصاه في البلد المعني.

ويتم احتساب قيمة هذا المؤشر استناداً إلى مجموعة من الاستقصاءات واستطلاعات الرأي التي تقوم بها منظمات مستقلة عن منظمة الشفافية الدولية[*]. وتعتمد هذه الاستقصاءات على آراء خبراء ومحللين ورجال أعمال عن مدى انتشار ممارسات الفساد في البلاد التي تشملها الاستقصاءات، وعادة ما يمثل الخبراء

---

(4) تجدر الإشارة إلى أن تغير الترتيب على المؤشر بالنسبة لدولة ما في سنوات لمسلسلة من2000وحتى 2014 قد يكون ناتج عن تحقق بالنسبة (زيادة أو نقصان).

(*) منظمة الشفافية الدولية هي منظمة المجتمع المدني التي تقود الجهود الدولية لمكافحة الفساد وتقدم المنظمة بعملها من خلال 90 فرع على مستوى العالم والأمانة العامة في برلين بنشر الوعي عن الآثار المدمرة للفساد وتعمل مع شركاء في الحكومة والمجتمع المدني لتنمية وتنفيذ معايير فعالة للتصدي له بدأت منظمة الشفافية الدولية في إصدار هذا المؤشر منذ عام 1995م.

(*) استند مؤشر مدركات الفساد لعام 2006 على "تسعة" مصادر وهي (البنك الدولي، وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست، بيت الحرية، المجموعة الدولية لتطوير الإدارة، المديرية الدولية للتجارة، مجموعة استشارات الأخطار السياسية والاقتصادية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية للأمم المتحدة، المنتدى الاقتصادي العالمي، ومركز أبحاث الأسواق الدولية).

والمحللون نصف من تشملهم هذه الاستقصاءات، بينما يمثل النصف الأخر طبقة الإدارة العليا والوسطى في كل من الشركات المحلية الخاصة والشركات متعددة الجنسية .

وفيما يتعلق بتفسير المؤشر، يلاحظ أنه على الرغم من استخدام المؤشر لترتيب الدول على سلم الشفافية، إلا أن "القيمة الرقمية" تعتبر أهم كثيراً في الدلالة على مستوى الفساد المدرك، وذلك نظراً لاحتمال تغير الترتيب تبعاً لتغطية الدول (زيادة أو نقصاناً) حسب توفر المعلومات. ومن ثم فإنه إذا ما أجريت مقارنة بين مستوى الفساد لدولة ما في سنة معينة ومستويات الفساد في سنوات أخرى لهذه الدولة، فإنه يجب أن تكون المقارنة فقط بين القيم الرقمية التي تأخذها هذه الدولة على المؤشر في السنوات المختلفة وليس بين موقعها في الترتيب[5]، ومن جدول رقم (29) نري أن مصر تحتل الترتيب 94 علي مستوي العالم من اجمال عدد 174 دولة شملها المؤشر حيث بلغت درجة مصر علي المؤشر 3.7 في عام 2014 مقارنة بحصول علي 3.2 مرتبين متتاليتين عامي 2013 و2012 ورغبة الدولة في السيطرة علي الفساد خاصة بعد ثورة 25 يناير 2011 والمطالب الشعبية بمحاكمة الفسادين وتطهير المؤسسات الحكومية، مؤشر مدركات الفساد وهو عبارة عن مؤشر مركب عن مزيج من المسموحات والتقييمات التي تتناول الفساد والتي يتم جمعها من قبل مجموعات متنوعة من المؤسسات البحثية ذات السمعة الطيبة ويعتبر مؤشر مدركات الفساد من أوسع مؤشرات الفساد انتشاراً علي مستوي العالم ويشير الي التصورات فيما يتعلق بمدي انتشار الفساد في القطاع العام أي الفساد الاداري والسياسي في الدول التي يشملها المؤشر والذي ينطوي تحديداً علي فساد المسئولين وموظفي الخدمة العامة والسياسيين وهو بمثابة تحذير من أن اساءة استخدام السلطة والتعاملات السرية والرشوة هي مشكلات مستمرة في تخريب المجتمعات في أنحاء العالم.

جدول رقم (2)

نتائج الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد العالمي خلال الفترة

من (2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014)

| الدول العربية | الترتيب عام 2008 | | الترتيب عام 2009 | | الترتيب عام 2010 | | الترتيب عام 2011 | | الترتيب عام 2012 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دوليا | عربيا | دوليا | عربيا | دوليا | عربيا | دوليا | عربيا | دوليا | عربيا |
| قطر | 28 | 1 | 22 | 1 | 19 | 1 | 22 | 1 | 27 | 1 |
| الإمارات | 35 | 2 | 30 | 2 | 28 | 2 | 28 | 2 | 27 | 1 |
| البحرين | 43 | 4 | 46 | 4 | 48 | 4 | 46 | 3 | 53 | 3 |
| الأردن | 47 | 5 | 49 | 5 | 50 | 5 | 56 | 6 | 58 | 4 |
| عمان | 41 | 3 | 39 | 3 | 41 | 3 | 50 | 4 | 61 | 5 |
| السعودية | 80 | 8 | 63 | 6 | 50 | 5 | 57 | 7 | 66 | 6 |
| الكويت | 65 | 7 | 66 | 8 | 54 | 7 | 54 | 5 | 66 | 6 |
| تونس | 62 | 6 | 65 | 7 | 59 | 8 | 73 | 8 | 75 | 8 |
| المغرب | 80 | 8 | 89 | 9 | 85 | 9 | 80 | 9 | 88 | 9 |
| جيبوتي | 102 | 11 | 111 | 10 | 91 | 10 | 100 | 10 | 94 | 10 |
| الجزائر | 92 | 10 | 111 | 10 | 105 | 12 | 112 | 11 | 105 | 11 |
| مصر | 115 | 13 | 111 | 10 | 98 | 11 | 112 | 11 | 118 | 12 |
| موريتانيا | 115 | 13 | 130 | 14 | 143 | 15 | 143 | 15 | 123 | 13 |
| لبنان | 102 | 11 | 130 | 14 | 127 | 13 | 134 | 13 | 128 | 14 |
| سوريا | 147 | 17 | 126 | 13 | 127 | 13 | 126 | 13 | 144 | 15 |
| اليمن | 141 | 16 | 154 | 17 | 146 | 16 | 164 | 16 | 156 | 16 |
| ليبيا | 126 | 15 | 130 | 14 | 146 | 16 | 168 | 17 | 160 | 17 |

(5) علي عبد القادر علي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العراق | 178 | 19 | 176 | 18 | 175 | 19 | 175 | 18 | 169 | 18 |
| السودان | 173 | 18 | 176 | 18 | 172 | 18 | 177 | 19 | 173 | 19 |
| الصومال | 180 | 20 | 180 | 20 | 178 | 20 | 182 | 20 | 174 | 20 |

المصدر[6]: المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد علي مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية في عام 2008-2009-2010-2011-2012.

تأتي الإمارات على رأس الدول العربية إدراكاً لظاهرة الفساد، ويرجع ذلك إلى الإجراءات المتبعة في السيطرة على الفساد ومنح السلطات للأجهزة الرقابية واعتمادها على الشفافية فيما يتعلق بطرح المشروعات العامة والمناقصات إلى جانب تطبيق الجيد للقوانين، الأمر الذي يحد من درجة الفساد في المؤسسات العامة، وعلى العكس تأتي الصومال في المرتبة الأخيرة بين الدول العربية إدراكاً للفساد، نظراً لشيوع الفساد في المؤسسات العامة وضعف أجهزة الرقابة وتضارب المصالح الشخصية للأسر الحاكمة والنزاعات المسلحة، الأمر الذي يصعب معه السيطرة والرقابة على الفساد.

وعلي العكس نري اهتمام الدول الغربية بأحدي أهم مؤشرات الحوكمة الصادرة لعام 2014، ورغبة حكومات تلك الدول في السيطرة علي الفساد وكسب ثقة الناخب، تأسيساً لمبدأ الشفافية في ادارة الدولة مما يسهم في مزيد من تطوير القطاعات الأساسية في الدولة ودفع عجلة النمو الأقتصادي ومن ثم انعكس على مستوي معيشية الفرد.

جدول (3)

**الدول التي حصلت على المراكز الخمسة الأولى في مؤشر مدركات الفساد لعام 2014**

| الترتيب | الدولة | الدرجة من 100 |
|---|---|---|
| 1 | الدنمارك | 91 |
| 1 | نيوزيلندا | 91 |
| 3 | فنلندا | 89 |
| 3 | السويد | 89 |
| 5 | النرويج | 86 |
| 5 | سنغافورة | 86 |

**المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية في عام 2013-2014.**

ومن الجدول السابق رقم (3) جاءت كلا من الدانمارك ونيوزيلندا في المرتبة الاولي لمؤشر مدركات الفساد لعام 2014 فهما صاحبتا أعلي ترتيب في المؤشر اذ حصلتا علي 91 نقطة من اجمالي قيمة المؤشر البالغ(100 )نقطة وهي نتيجة عززتها صلاحية الوصول إلي أنظمة المعلومات وقواعد حاكمة لسلوكيات شاغلي المناصب العامة فتحاول كلا الدولتين في الوصول الي معدلات أعلي من الشفافية والمساءلة للسيطرة علي الفساد في المؤسسات العامة. ثم تلتها كلا من فنلندا والسويد في نفس المرتبة والتي حصلت علي 89 نقطة علي المؤشر والتي تحاول كلا من هما وضع اجراءات صارم للمسألة والرقابة علي الموظفين العموميين ثم تلتها النرويج وسنغافورة في المركز الخامس حيث حصلت كل منهما علي 86 نقطة، أمام في عالمنا العربي نجد علي الرغم من استحوذ هذة الدول علي نسبة كبيرة ومتنوعة من الثروات الطبيعية مثل البترول والغاز والمعادن الا أنها تأتي في ترتيب متأخر دائما في مؤشرات الحوكمة والخاصة بمدركات الفساد ويرجع ذلك طبيعة الأنظمة والنخبة الحاكمة في بلدان العالم العربي وضعف مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في اعداد الموازنة العامة، وحجب البيانات والمعلومات من قبل الأجهزة التنفيذية .

---

(6) تتدرج الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد في العامين 2013 و2014
ملاحظة: (صفر) تشير إلى فاسد جداه و(100) نقطة تشير الى نظيف جداً

جدول (4)

الدول التي حصلت على المراكز الخمسة الأخيرة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2014

| الترتيب | الدولة | الدرجة من 100 |
|---|---|---|
| 170 | العراق | 16 |
| 171 | ليبيا | 15 |
| 172 | جنوب السودان | 14 |
| 173 | السودان | 11 |
| 174 | أفغانستان | 8 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية في عام 2013-2014

ومن الجدول رقم (4) لاشك أن انتشار الفساد في الدول التي حصلت علي المراكز الاخيرة في مؤشر مدركات الفساد الصادر عام 2014 مثل العراق وليبيا وجنوب السودان والسودان وافغانستان يرجع الي عدم استقرار النظم السياسية والاحتجاجات والصراعات التي تمزق البنية المجتمعية لهذه الدول فعدم وجود برلمانات منتخبة تمثل الشعب في الرقابة والمسألة فيما يتعلق بموارد المجتمع وضعف الرقابة من خلال الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالحصول علي مكاسب سياسية علي حساب استقرار تلك الدول كل ذلك مثل بيئة خصبة لانتشار الفساد في مؤسسات تلك الدول.

جدول رقم (5)

ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي من خلال مؤشر مدركات الفساد في عام 2012-2013-2014

| السنة | 2012 | | | 2013 | | | 2014 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الترتيب (174) | ترتيب دول مجلس التعاون | الدرجة | الترتيب (175) | ترتيب دول مجلس التعاون | الدرجة | الترتيب (174) | ترتيب دول مجلس التعاون | الدرجة |
| الكويت | 66 | 5 | 44 | 69 | 6 | 43 | 67 | 6 | 44 |
| البحرين | 53 | 3 | 51 | 57 | 3 | 48 | 55 | 3 | 49 |
| عمان | 61 | 4 | 47 | 61 | 4 | 47 | 64 | 5 | 45 |
| قطر | 27 | 1 | 68 | 28 | 2 | 68 | 26 | 2 | 69 |
| الإمارات العربية المتحدة | 27 | 1 | 68 | 26 | 1 | 69 | 25 | 1 | 70 |
| المملكة العربية السعودية | 66 | 5 | 44 | 63 | 5 | 46 | 55 | 3 | 49 |

المصدر: جمعية الشفافية الكويتية دراسة عن مؤشر مدركات الفساد في مجلس التعاون الخليجي خلال 2012- 2013- 2014.

ومن الجدول السابق رقم (5) نري أن الكويت تتراوح درجتها علي المؤشر ما بين 44، 43، 44 خلال السنوات الثلاثة الماضية2012،2013، 2014 ويرجع ذلك إلي ضعف الخبرات القيادية والإدارية، وقصور المشاركة القاعدية نقص في الكوادر والقدرات القيادية التي تستطيع تعبئة الطاقات تؤدي الي فقدان القدرة علي بلورة رؤية إستراتيجية مخططة لها، وغياب تنمية الخبرات الفردية والجماعية للأعضاء المشاركين أما بالنسبة للأمارات فقد حصلت علي ترتيب متقدم خلال السنوات الثلاثة الماضية 2012، 2013، 2014 حيث بلغت درجتها علي المؤشر 68، 69، 70 ويرجع ذلك إلي الإجراءات من انشاء هيئة النزاهة لمراقبة دوائر العمل الحكومية ورغبة القيادة السياسية في القضاء علي الفساد والروتين والتعقيد، جود النظم القانونية وإجراءات فض وانهاء المنازعات الأمر الذي يتم من خلاله تجفيف منابع الفساد والشفافية في اعلان نتائج المتعلقة بطبيعة النشاط الإقتصادي في الإمارات.

وبالإضافة إلى تلك الآثار الاقتصادية الفادحة للفساد على النمو والتنمية الاقتصادية، فإن آثاره على منظومة التنمية والعدالة الاجتماعية وقيمها أشد وقعاً وخطورة ، حيث يؤدي الفساد إلى:-

ضعف التنمية الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية وسوء تخصيص الموارد العامة، وتدني مستوى الخدمات العامة المقدمة للطبقات الفقيرة والمهمشة بصفة خاصة، حيث أنه كلما وزعت المنافع العامة على أساس القدرة على الدفع كلما زادت معاناة الفقراء.

مواجهة الفقراء لأعباء اقتصادية ومالية أكبر من الأغنياء وبالشكل الذي يؤدي إلى التراجع المستمر لمستويات المعيشة بالنسبة لمحدودي الدخل، وإلى تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وتكريس حدة التفاوت الاجتماعي.

إحداث تغيرات فجائية في التركيبة الاجتماعية للمجتمع وضرب منظومة القيم الأخلاقية، وتشجيع الفوضى والسخط العام Public Discontent وعدم احترام القانون وتفشي القيم السلبية في المجتمع، والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان.

تخريب الترابط المؤسسي في المجتمع، وإضعاف ثقة المواطنين في المؤسسات العامة، وتهديد الاستقرار الاجتماعي، وتقويض شرعية النظام السياسي للدولة، وتدمير الركائز الأساسية للتنمية المستدامة.

التسرب عبر الحدود القومية للدولة، والانتشار في شتى أرجاء العالم في صورة جرائم منظمة وعمليات غسيل للأموال وإرهاباً دولياً وما إلى ذلك[7].

هذا وترى الدراسة الحالية أن هناك علاقة وطيدة بين ضعف مؤسسات الموازنة العامة للدولة وانهيار قيم الحوكمة في تلك المؤسسات وبين درجة ذيوع الفساد وانتشاره في المجتمع، وهو ما يأتي مستنداً إلى عاملين أساسيين:

**العامل الأول:** أن غالبية أنشطة وعمليات الموازنة العامة هي بالطبيعة حقلاً خصباً لممارسة الفساد بكافة أنواعه وأشكاله، فإجراءات تعيين الموظفين الحكوميين، وأنظمة المشتريات الحكومية للسلع والخدمات؛ وما يرتبط بها من عمليات المزايدات والمناقصات العامة وعمليات تنفيذ للعقود العامة، وعمليات تخصيص الموارد وتقديم الخدمات العامة، وإدارة الصناديق العامة والأنشطة شبه المالية العامة، وعمليات الصرف من أموال ومخصصات الطوارئ والاحتياطيات العامة، والاستثمارات العامة، وبرامج دعم الفقراء، وإدارة أموال المنح والمعونات، وفرض الضرائب والجمارك والرسوم العامة وإدارة عمليات تحصيلها، وأنظمة الخصخصة وإدارة أموالها، تنطوي جميعها على ترتيبات مؤسسية تدخل في دائرة عمليات الموازنة العامة وأنشطتها، وفي ذات الوقت الذي تمثل فيه تلك الترتيبات أهم المجالات التي يجمع الخبراء والمتخصصون على ذيوع الفساد وانتشاره في إجراءاتها وعملياتها المختلفة. والتدليل على انتشار وذيوع الممارسات الفاسدة في أنشطة وعمليات الموازنة العامة أبرزت إحدى الدراسات أن إجمالي حصيلة الضرائب المسددة في إحدى الدول الأفريقية لا يتجاوز 28% من إجمالي حصيلة الضرائب التي يتعين تحصيلها، وهو ما يعني أن خسائر

---

(7) وإدراكاً من المجتمع الدولي للآثار المدمرة للفساد على أداء منظومة التنمية واستدامة أبعادها المختلفة، فقد كان من الطبيعي أن تتجه المؤسسات الدولية والإقليمية الحكومية منها وغير الحكومية، لا سيما المعنية بقضايا التنمية، إلى دراسة ظاهرة الفساد الدولي وتشخيصها وبيان انعكاساتها السلبية على الأداء التنموي للدول المختلفة. وقد قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى المؤسسات الإقليمية الهامة مثل بنك التنمية الأسيوي والبنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية وبنك التنمية ما بين الدول الأمريكية وبنك التنمية الأفريقي، بمجهودات واسعة في هذا السياق، حيث اتخذت جميعها إجراءات مهمة لمحاربة الفساد بشتى صوره وأشكاله، ولم تقتصر الجهود الدولية لمكافحة الفساد على المنظمات الدولية فقط، فهناك تشكيلات عدة قامت بها منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى المنظمات المهنية كغرفة التجارة العالمية، وتعتبر منظمات الشفافية الدولية على المستويين العالمي والإقليمي هي أهم مؤسسات المجتمع المدني التي تقود حرب شرسة على الفساد، وذلك بالنظر إلى ما تقوم به من بحوث ودراسات ميدانية حول الفساد، لا سيما تلك التي تسهم في بناء مقاييس الفساد والشفافية فضلاً عن المساعدات الفنية التي تقدمها للدول التي تطلب المساعدة في حربها على الفساد، وكذلك التقارير والمعايير التي تنشرها بصورة دورية بالنسبة المناخ الملائم الفساد والإجراءات المتخذة لمحاربة في معظم دول العالم، بالإضافة إلى حشد وتعبئة المجتمع المدني العالمي لدعم الجهد الدولي لمكافحة الفساد ونشر مفهوم الحوكمة ولك تعزيز الوعي المجتمعي من قبل المجتمع الدولي بخطورة الفساد وما ترتب عليه من تضافر الجهود الدولية في محاربته خاصة منذ مخلفات التسعينيات، عن تبني اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الفساد في 31 أكتوبر عام 2003 والتي جرى التوقيع عليها في ديسمبر 2001، وتتناول الاتفاقية بصورة رئيسية منع الفساد في القطاع العام والتحقيق فيه والعقاب عليه وكذلك استعادة المكاسب التي تحققت نتيجة السلوك الفاسد والغير مشروع. كما تتناول الاتفاقية أيضاً المسائل المتعلقة بالفساد في القطاع الخاص، (نادر فهمي الله، 2004، ص ص 88-91؛ وحسن، 2004، ص 96).

هذه الدولة في الموارد الضريبية وحدها بسبب الفساد يزيد على 80%، كما أظهرت دراسة أخرى أن نسبة الفاقد في الموازنة العامة بسبب الفساد وصل في إحدى الدول الأسيوية إلى نسبة تتراوح ما بين 30-45% وأن 15% فقط من المبالغ المخصصة لدعم الفقراء في الريف في دولة أسيوية أخرى هو الذي يصل إلى مستحقيه، وأظهرت دراسة ثالثة أن نسبة العقود التي تبرم من خلال ممارسات يشوبها أوجه فساد في إحدى الدول العربية تتراوح ما بين 20-70% .

العامل الثاني: أن أداء الموازنة العامة هو انعكاس لأداء الحكومة، وأن الحكومة هي المرجعية التي يقتدي بأدائها الفاعلون الآخرون في المجتمع. وبالتالي فإن أداء مؤسسات الموازنة وعملياتها يكون له تأثير كبير على أداء المؤسسات المجتمعية المختلفة، وبما يعني أن ضعف أداء مؤسسات الموازنة يكون له تأثير سلبي كبير على أداء كافة مؤسسات المجتمع على اختلاف أنواعها، ومن ناحية أخرى فإن تفعيل قيم ومحددات الحوكمة عبر مؤسسات وعمليات الموازنة العامة يكون له تأثيراً كبيراً على تفعيل تلك القيم والمحددات في المؤسسات المجتمعية المختلفة وخاصة منظمات ودوائر الأعمال العامة والخاصة .

وبالتالي يمكن القول أنه إذا كان الفساد سبباً رئيسياً ودافعاً هاماً من دوافع تبني مفهوم الحوكمة، فإن حوكمة الموازنة العامة هي الركيزة الأساسية في تقويض الممارسات الفاسدة في المجتمع على اختلاف أنواعها باعتبار أن أنشطة الموازنة العامة بصورة عامة هي أهم مجالات ممارسة الفساد بشتى صوره وأنواعه، ومن هنا فإن وضع الأطر والممارسات التي تعزز الشفافية وسيادة القانون وتعميق المشاركة العامة من المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرارات والسياسات الموازنية المختلفة من شأنها أن تعزز فاعلية المساءلة وتحد من فرص الفساد وأن توجد آليات واضحة يمكن من خلالها الإبلاغ عن الممارسات الفاسدة وتتبع النتائج التي ترتبت على تلك الممارسات، وأن تُفعل آليات الرقابة والمساءلة الاجتماعية من قبل المستفيدين، عن النفقات العامة المخصصة للمشروعات المختلفة وعن جودة الخدمات العامة المقدمة، وبالشكل الذي يسهم بشكل كبير في تجفيف منابع الفساد في عمليات ومؤسسات الموازنة وفي المؤسسات المجتمعية بصورة عامة ليعزز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ويضبط مسار التنمية المستدامة للمجتمع.

**ثانياً: محاربة الفقر وتمكين الفقراء:**

اكتسب مفهوم الحوكمة كشرط حاكم لضبط مسار التنمية المستدامة وتخفيض الفقر وإخراج المواطنين من دائرته الخبيثة قبولاً واسعاً منذ بداية التسعينات من القرن العشرين[8]، ولقد جاء هذا القبول مستنداً إلى ما ترتب على ضعف المؤسسات العامة وعدم تفعيل قيم الحوكمة في تلك المؤسسات من انعكاسات سلبية على الأداء التنموي العام في الكثير من الدول، كانت وقعها أشد وطأة وتأثيراً على محدودي الدخل والفئات المهمشة في تلك الدول، حيث أكدت العديد من الدراسات والبحوث التطبيقية في هذا السياق على أن ضعف أداء منظومة الحوكمة والإدارة الحكومية يعزز الفقر ويكرس من تبعاته ويوقع المزيد من المواطنين في شركه، وأن إحراز الأهداف النهائية لمحاربة الفقر لا يمكن تحقيقها بدون تطوير أداء تلك المنظومة.

ونظراً للدور المحوري الذي تلعبه الموازنة العامة للدولة في القضاء على الفقر – باعتبارها الآلية الأساسية التي تستخدمها الدولة لإعادة توزيع الموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية- جاء توجه المجتمع الدولي نحو تبني مدخل جديد لمحاربة الفقر يقوم على الربط بين الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وبين تحسين أداء منظومة الحوكمة والإدارة الحكومية لعمليات الموازنة، باعتبار أن ذلك شرطاً ضرورياً وحاكماً لنجاح أي إستراتيجية شاملة للحد من الفقر .

---

(8) Presidentes and Projekte, 2004, p.2.

وتحسين أداء برامجه من خلالهما، وبالشكل الذي يمكن الفقراء من الخروج من دائرة الفقر وإدارة دفة حياتهم وتشكيل مستقبلهم وهما: [9]

- تعزيز قدرة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والبرلمان على رصد وتحليل الموارد والبرامج الموجهة لمحاربة الفقر، وبالشكل الذي يمكن من إدارة حوار مجتمعي حول تلك البرامج ومدى كفايتها وسبل تعزيزها وترتيب أولوياتها، وآليات تفعيل المساءلة والمشاركة في تنفيذها، فيعمل على إضفاء الطابع الوطني على مشروعات التنمية وزيادة وعي الجماهير بتلك المشروعات فيحد من الممارسات الفاسدة في عمليات تنفيذها، ويؤدي في النهاية إلى رفع كفاءة وفاعلية الخدمات العامة وإلى تعظيم مردودها الإيجابي على الفئات الفقيرة بصفة خاصة.

تفعيل سياسات التمكين للفقراء، من خلال تحسين الإنفاق على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، ورفع كفاءة تلك الخدمات وجودة إتاحتها، وبالشكل الذي يضمن تأمين تكافؤ الفرص في المجتمع، وسماع أصوات الفقراء والمهمشين في القرارات الاقتصادية والاجتماعية، وضمان حسن الاستجابة لمتطلباتهم وأخذ مصلحتهم في الاعتبار، ودعم قدرتهم على الوصول إلى قنوات المساءلة الأفقية والرأسية، وبالشكل الذي يضمن تعزيز العدالة والمساواة في المجتمع بصورة عامة، فيحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة، ويوسع من الفرص والخيارات المتاحة للفقراء، ويمكنهم من التحرر والخروج من دائرة الفقر، ومن تحسين أنماط وجودة حياتهم

## المسار الثالث

## تعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسي

يسهم تحقيق فاعلية المساءلة وحوكمة الموازنة العامة للدولة في تعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسي في المجتمع من خلال عدد من المسارات وهي:

- أن حوكمة الموازنة العامة تعمل على الحد من الفساد بكافة صوره وأشكاله، والذي يؤدي انتشاره وشيوعه في المجتمع إلى تقويض الممارسة الديمقراطية وشرعية النظام السياسي.
- تدعم حوكمة الموازنة الديمقراطية وتعزز حقوق الإنسان من خلال استنادها إلى فلسفة الحماية لحقوق من لا يملكون السلطة في المجتمع وتمكينهم من الدفاع عن تلك الحقوق، سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال التأكيد على حماية حقوق الفقراء والمهمشين وأخذ مصلحتهم في الاعتبار في قرارات الموازنة العامة وسياساتها، أو بصورة غير مباشرة من خلال تعزيز حوكمة الموازنة لحوكمة الشركات وبالتالي دعم حقوق صغار المساهمين.
- تؤدي فاعلية المساءلة في مؤسسات الموازنة إلى تعزيز سيادة القانون والمصداقية في إدارة شئون الدولة والمجتمع، وبالشكل الذي يضمن تأمين الفرص المتكافئة وتوسيع خيارات المواطنين فيؤدي إلى ترسيخ قواعد الحرية والعدالة والمساواة بين كافة أفراد المجتمع فيدعم أمن المجتمع واستقراره السياسي.
- يؤدي انفتاح السياسات المالية للحكومة إلى تفعيل قنوات المساءلة العامة وتقوية العلاقات والتفاعل الإيجابي بين الحكومة والمواطنين وبالشكل الذي يرفع من درجة الثقة والمصداقية ويسهم في مد جسور التفاهم فيما بينهما، فيعزز المشاركة المجتمعية الفعالة ويدعم أسس المواطنة النشطة ويؤدي إلى زيادة انخراط المواطنين في الشأن العام من خلال المشاركة في المناقشات والتصويت في الانتخابات والاشتراك في الأحزاب السياسية والاتحادات والجمعيات الأهلية المختلفة، فيحشد طاقات المجتمع المدني ويقوي الوعي السياسي للمواطنين ويعضد دوافع المشاركة السياسية والمطالبة بتوسيع فرص ممارسة الحقوق التي تكرسها الدساتير والتمتع بقدر متزايد من الديمقراطية.

---

(9) تعريف الفقر شهد تطورا كبيرا في العقود الأخيرة وأصبح ظاهرة متعددة الأبعاد تتعدى كافة أوجه الفقر الإنساني Human Poverty بما فيه انعدام الأمن الإنساني والحياة الكريمة وكذلك تأمين الدخل، وبالتالي فإن الفقر يرتبط بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لعدم التمكين للمرأة الوصول ... سواء

وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول أن حوكمة الموازنة العامة وتحقيق فاعلية المساءلة بمؤسساتها المختلفة، من شأنه أن يعمل على ضبط مسار التنمية المستدامة من خلال ثلاثة محاور أساسية، وهي دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسي في المجتمع. فالعمل على تلك المحاور الثلاثة من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق التوافق بين توجهات السياسة العامة وسلم التفضيلات الاجتماعية فيعزز الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، ويسهم في توطيد أواصر الثقة والمصداقية في المجتمع فيعزز الانتماء والترابط الاجتماعي ويؤدي إلى تراكم رأس المال الاجتماعي بشقيه المدني والمؤسسي، ويعمل في النهاية على ضبط التنمية المستدامة في المجتمع .

## النتائج:

يأتي بلورة مفهوم الحوكمة لتطوير بيئة الأعمال المؤسسية، وتحسين الأداء المؤسسي لمؤسسات الدولة وعلى رأسها أجهزة الموازنة العامة للدولة المصرية، والتي تحدث من خلالها تحقيق التنمية المستدامة بكافة أنماطها، من خلال تفعيل قيم الشفافية والارتقاء بمستويات المساءلة، وإرساء سلطة القانون وسيادته، وتعميق المشاركة المجتمعية بين مختلف الفاعلين، لمكافحة أنماط الفساد المتعددة خاصة المالي والإداري.

تؤكد الدراسة علي أن الحوكمة تستهدف تطوير البيئة المؤسسية التي تحدث فيها التنمية من خلال تفعيل قيم الشفافية والمساءلة وإرساء سلطة القانون وتعميق المشاركة بين مختلف الفاعلين في تلك البيئة بهدف محاربة الفساد على اختلاف أنواعه وأشكاله وتحقيق الإدارة الرشيدة لمنظومة التنمية

كما انتهت الدراسة أيضاً إلى أن من شأن نجاح الحوكمة أن يؤدي ذلك إلى ضبط مسارات التنمية المستدامة بكافة أنماطها، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز القيم الديمقراطية، وغياب العنف ودعم الاستقرار السياسي في المجتمع، مما يؤدي في النهاية إلى تراكم رأس المال الاجتماعي بشقيه المدني والمؤسسي.

تهدف الحوكمة في الموازنة العامة إلي حسن استخدام الموارد وهو نفس هدف التنمية المستدامة في حسن استخدام الموارد التي تعتبر ميراث الأجيال القادمة في المستقبل ، ولذا فالموازنة العامة هي التعبير الأساسي والأهم لإنجازات النظام السياسي الإجتماعية والإقتصادية، وهي الأداة الأكثر تأثيراً في حياة المواطنين اليومية ومعيشتهم في شكل الخدمات العامة التي تقدمها لهم الدولة وأليات تمويل هذه الخدمات وتوزيع مصادر التمويل تلك.

# المراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية:

### (أ) الكتب:


1. أحمد عبد الرحيم زردق، "الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر"، الناشر: دار النهضة العربية، القاهرة، (2009).
2. أحمد فاروق غنيم، عبد الله شحاتة خطاب، "المؤسسات والإصلاح الاقتصادي في مصر"، "الإصلاح المؤسسي والتنمية في مصر، الناشر: مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب (PID)، القاهرة، (2007).
3. أحمد مصطفى محمد معبد، "بحث عن الآثار الاقتصادية للفساد في مصر"، كلية الحقوق، جامعة بنها، الناشر: دار النهضة العربية، القاهرة، (2010).
4. ـــــــ، "معوقات الاستثمار في مصر"، كلية الحقوق، جامعة بنها، الناشر: دار النهضة العربية، القاهرة، (2006).
5. أماني قنديل، وآخرون، "الإدارة الرشيدة للحكم في المنظمات الأهلية العربية"، (دراسة مقارنة)، "مصر، المغرب، اليمن"، الناشر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية- جامعة الدول العربية، القاهرة، (2007).
6. عفاف محمد أبو العينين الباز، "تقييم الأداء المؤسسي للمنظمات الحكومية المصرية كمدخل للتطوير الإداري"، الناشر: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، (2004).


### (ب) الدوريات والمجلات الاقتصادية:


1. إبراهيم العيسوي، وآخرون، "أفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، العدد (226)، يناير (2011).
2. ـــــــ، "آليات تفعيل التخطيط بالمشاركة (اللامركزية ـ اللامركزية المالية)"، معهد التخطيط القومي، سلسلة مذكرات خارجية، القاهرة، (يولية 2010).
3. بدون مؤلف، "إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعزيز التضمينية والمساءلة"، (تقرير عن التنمية في الشرق الوسط وشمال أفريقيا)، البنك الدولي، "النسخة العربية" ترجمة دار الساقي بيروت، (2004).
4. ـــــــ، تقرير عن التنمية في العالم، "التنمية المستدامة في عالم دائم التغير" التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة، البنك الدولي، واشنطون، الولايات المتحدة، النسخة العربية، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، (2003).
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية في مصر"، التنمية المحلية بالمشاركة، القاهرة، (2003).
6. بوحينة قوي، "ثقافة المؤسسة كمدخل أساسي للتنمية الشاملة: دراسة في طبيعة العلاقة بين المحددات الثقافية وكفاءة الأداء"، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة ورقلة، جمهورية الجزائر، (2003).
7. التقرير السادس للتنافسية المصرية، "ما بعد الأزمة المالية: التنافسية والتنمية المستدامة"، المجلس الوطني المصري للتنافسية، (2009).
8. جميل طاهر، "البترول والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات"، (سلسلة أوراق عمل)، الناشر: المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت، (2002).
9. حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، ندوة عن: "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، (المستقبل العربي)، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، في الفترة من (20-23 سبتمبر 2004).

10. حسن نافعة، "دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، ندوة عن: "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، (المستقبل العربي)، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، في الفترة من (20-23 سبتمبر 2004).
11. طارق البشري، "دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد"، ندوة عن: "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، (المستقبل العربي)، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، في الفترة من (20-23 سبتمبر 2004).
12. طارق وفيق، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، "في مسألة الحوار والمشاركة المجتمعية في مصر: رؤية تحليلية لأبعاد الأزمة"، القاهرة، (2002).
13. ـــــ هناء عبيد، "نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر"، تقرير صادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، (2010).

## قائمة المراجع باللغة الانجليزية

14. Open Budget Initiative, More Public Information needed to hold government to account, International Budget Project, Center on Budget and Policy Priorities, Washington, D.C. (2006).
15. Organization for Economic co-operation and development (OECD), (2001).
1. Oscar Bajo-Rubio, Others, "On the Sustainability of Government Deficits: Some Long-Term Evidence for Spain 1850-2000", (Journal of Applied Economics), (Vol. XIII Nov., 2010).
2. Pedro Alba, Shrine Al-Shawarby & Farrukh Iqbal, "Fiscal and Public Debt Sustainability in Egypt", (The Egyptian center for Economic studies), (ECES), Egypt, Cairo, Working paper No., 97, May (2004).
3. Philip Arestis and Malcolm sawyer, "The inter-temporal budget constraint and the sustainability of budget deficits, University of Cambridge and University of Leeds, (2006).
4. Potter, Barry (Fiscal Transparency, Fiscal Rules and Globalization: a Way Forward for Developing and Transition Economies) in Globalization and new challenges of Public Finance: Financial Management, Transparency and accountability, United Nations. New York (2001).
5. Reforming Public Institutions and Strengthening Governance", Public Sector Group, (Poverty Reduction and Economic Management), (PREM), A World Bank Strategy, (Nov., 2000)